

النقد العربي: التوفيق بديلا عن التكامل

أ.محمد مكاي

جامعة خميس مليانة-الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إعادة التساؤل حول إشكالية عرفها النقد العربي بعد ظهور المناهج السياقية، وهي إشكالية التعدد المنهجي التي أفضت إلى ظهور ما عرف بالنقد التكاملي، وهو نزوع منهجي يتلخص في توظيف عدة مناهج في دراسة واحدة.

ولما كان موقف أغلب النقاد العرب سلبيا من تطبيقها بحجة افتقارها لخلفية نظرية تعززها، فقد جاءت هذه الدراسة محاولة طرح فلسفة التوفيق كإطار نظري لها، انطلاقا من تنظيرات بعض المفكرين والنقاد الذين يقترحون التوفيق بديلا عن التلفيق والتكامل.

الكلمات المفتاحية: النقد العربي، النقد التكاملي، التعدد المنهجي، التوفيقية والتلفيقية، فلسفة التوفيق.

Abstract:

This study aims to shed light on the question of Arab criticism after the emergence of contextual approaches, which is the problematic of plural methodologies that led to the emergence of the integrated criticism, which is a systematic tendency to employ several methodologies in one study. Since the attitude of most Arab critics is negative in their application, This study is an attempt to present the philosophy of conciliation as a theoretical framework for the methodology of integration.

1- فاع مفهوم المنهج:

يقتضي البحث في سؤال المنهج الانطلاق من فهم مبدئي له، يقوم على اعتبار أنه نوع من النشاط الذهني المحكوم بغاية محددة، المنطلق من رؤية مسبقة تملئها رؤية فلسفية ما إلى الحياة، والحاصل تبعا لذلك أن المنهج في صورته المكتملة إنما هو جماع بين العملي والنظري وفق آليات تحددها النظرية مسبقا، وله ارتباط وثيق بمحاولات العلمية النقدية.

إذا ما تجاوزنا الحد المعجمي للمنهج في اللغة العربية أي اعتباره وصفا للطريق المستقيم البين الواضح⁽¹⁾، أو مفهومه عند المفسرين (الطريق الواضح في الدين⁽²⁾، الطريق الواضح السهل⁽³⁾)، وجدنا أنفسنا إزاء ما يذكره الدكتور احمد سيد من أن كلمة المنهج METHODE مستعملة في اللغة الفرنسية منذ حوالي 1537، وهي كلمة ذات أصل لاتيني، تستخدم لتدل على مجموع الطرائق التي يتابعها الفكر ليكشف ويبرهن عن الحقيقة في العلوم، أوهي تنظيم يتبع في تحقيق أو إخراج عمل فكري ما⁽⁴⁾.

ويحدد الدكتور سيد البحراوي مفهوم المنهج بأنه مجموعة متناسقة من الخطوات الإجرائية المناسبة لدراسة الموضوع، تعتمد على أسس نظرية ملائمة

⁽¹⁾ ابن منظور، لسان العرب، دار لسان العرب، بيروت، مج3/727.

⁽²⁾ الزمخشري، الكشاف، دار المعرفة بيروت، مج1، ص: 618. وحسين محمد مخلوف، كلمات القرآن تفسير وبيان، دار المعارف، القاهرة 1980، ص: 67.

⁽³⁾ ابن كثير، التفسير، دار الأندلس، بيروت، ص: 588.

⁽⁴⁾ احمد سيد احمد، الدليل إلى منهج البحث العلمي، دار المعارف، القاهرة 1985، ص: 10.

وغير متناقضة معها، أي أن التناسب والتناسق لا بد أن يتم بين جوانب ثلاثة: الأصول النظرية للمنهج، وأدواته الإجرائية، والموضوع المدروس⁽⁵⁾، والحاصل تبعاً لهذا أن مكونات المنهج متلازمة تلازماً يقضي باختلاله حين تطبيق أحد شقيه دون الآخر، وهذا ما يمكن مصادفته عند التفكير في اعتبار المنهج مجرد خطوات إجرائية عديمة الصلة بالمنظور الفلسفي الذي انبثقت عنه، كما أن هناك تماشياً بين طبيعة الموضوع والمنهج المعد لدراسته، وعلى ذلك فعامية الإشكالات المحيطة بالمنهج إنما هي دائرة في فلك ما ينبثق عن هذه المرتكزات من خلل.

كان لظهور الفكر المنهجي أثره الواضح على النقد الأدبي، ولكن هذا الأثر لم يكن ليسير دون أن يصطدم بعدد المشاكل النابعة عن استئثار كل مجال معرفي بتفسير أحادي للظاهرة الأدبية، الشيء الذي يغفل بالضرورة جوانب أخرى فيها، ويولد حالة من القصور المنهجي عن إدراكها، وهو الأمر الذي وسم المحاولات المنهجية بالعجز عن مجابهة الإبداع الأدبي بشكل شمولي يطال كل عناصره الداخلية والخارجية، وصار هناك ما يشبه التعارض بين الاهتمام بالنص أو مؤلفه أو قارئه وهكذا توزعت المقولات المنهجية حول هذه المراكز الثلاث.

صار من تبعات هذه الأزمة - القائمة على الاعتراف بقصور المنهج في صورته الأحادية عن الإحاطة بتفاصيل الإبداع - تولد الرغبة في الإفادة من جميع الرؤى في تناول النصوص الإبداعية، وظهر ذلك في شكل دعوات من

⁽⁵⁾ سيد البحراوي، البحث عن المنهج في النقد العربي الحديث، دار شرقيات، القاهرة، 1993، ص:

قبل النقاد العرب إلى ما عرف بالمنهج التكاملي عند سيد قطب وقبله المنهج التركيبي عند شكري الفيصل، وقد أثارت القضية هذه جدلا واختلافا بين النقاد يمكن بسط بعض معالمها في ما يلي.

2- إشكالية التكامل في النقد العربي:

يتحدد ميلاد الدعوة إلى التكاملية في ما يذكر المشتغلون بشأن النقد العربي عبر ما صرح به الراحل سيد قطب في كتابه النقد الأدبي أصوله ومناهجه، بعد انتهائه من عرض مجمل المناهج التي عجت بها الساحة النقدية الغربية: "ومن مجموعة هذه المناهج قد ينشأ لنا منهج كامل ندعوه بالمنهج المتكامل"⁽¹⁾ وهو يتناول العمل الأدبي من جميع زواياه، ويتناول صاحبه كذلك، بجانب تناوله للبيئة والتاريخ⁽²⁾.

فالحاصل إذن أن هناك شعورا بأن خيط المناهج النقدية استوى في نظره ووجب التعامل بين هذه المناهج بما يخدم النقد الأدبي، بمعنى أن مسألة التكاملية لم تظهر علنيا إلا بعد أن تم للنقاد العربي - في نظره - التعرف على المناهج التي عنيت بالنص الأدبي. وهذا ما يظهر جليا أيضا عند ناقد آخر هو الدكتور شوقي ضيف في قوله: وأكبر الظن أنه قد اتضحت لنا المناهج المختلفة في تفسير الشعر وتحليله وتقويمه، وما نشك في أن من واجب الناقد الحديث أن يفيد من هذه الطرق جميعا في نقده، فإذا كان في صدد الحكم على أثر شعري

⁽¹⁾ سيد قطب ، النقد الأدبي، أصوله ومبادئه، دار الشروق القاهرة، 114.

⁽²⁾ نفسه، ص: 226.

لابد له أن يفهمه ويفسره أولا ثم يأخذ في تحليله مهنتيا بأضواء المعرفة الحديثة وما كتبه الناقد قبله سواء من قدروا الشعر تقديرا اجتماعيا أو جماليا أو نفسيا⁽¹⁾.

إن التكاملية عند "سيد قطب" و"شوقي ضيف" وكثير من النقاد الآخرين (*) تطرح بشكل آلي تسطيحي كحل جاهز لمعالجة القصور المنهجي البادي في استئثار كل منهج من المناهج بجانب من جوانب النص، ولكنها مع ذلك تبدو مشروطة بشرط اكتمال المنهج وتحقيق أدواته وفاعليته، وبالتالي فهي تثير تبعا لذلك مشكلات أخرى متعلقة بكيفية التكاملية في حد ذاتها، وما الذي يقتصر الناقد على توظيفه من كل منهج؟، وهل يمتلك رؤية قبلية تسد هذا التناول استنادا إلى طبيعة النص المدروس؟ أم الأمر سوف لن يتعدى نمطية منهجية في تقرير بعض ما يتعلق بالأطر التي توطر النص الأدبي داخليا وخارجيا؟.

3- التكاملية: بين التنظير والتطبيق:

إذا ما تجاوزنا الإقرار النظري بوجوب اتخاذ التكاملية منهجا في النقد الأدبي، وجدنا أنها على صعيد المراس التطبيقية متحققة في جل الاستعمالات النقدية حتى عند غير القائلين بأهليتها، ولم يقف الأمر على التكامل بين مناهج السياق بل تعدى الأمر إلى التركيب بين مناهج النسق، بل إنه لا يمكن لدارس أن يجد عملا نقديا حداثيا يمكن له الإخلاص لمنهج وحيد من ثلاثية البنيوية

⁽¹⁾ شوقي ضيف، في النقد الأدبي، ص: 57.

⁽²⁾ للاستزادة حول النقاد العرب الذين تبنا هذه الرؤية النقدية يرجى العودة إلى: إبراهيم أحمد ملحم، النقد التكاملي: استراتيجية تشكيل الخطاب، عالم الكتب الحديث، عمان 2014.

والأسلوبية والسميائية، زيادة على كثير من الجمع بين مناهج الحداثة والمقولات التراثية البلاغية، وهذا ما يؤدي إلى الحكم بأن التكاملية تفرض نفسها أحيانا أو لنقل في أغلب الأحيان على الدارسين، حتى وهم يرفضون القول بها على المستوى التنظيري.

في نموذج من أبرز نماذج التوفيق والتكامل يبدو الدكتور محمد مفتاح مقتنعا بهذا السلوك المعرفي حين يصرح بأن التكاملية فرضت نفسها عليه رغم ما يحيط بها من مزلق: حينما نوبنا الاستيحاء من اللسانيات والسميائيات تردّنا بين أمرين ممكنين: العكوف على ما كتبه مدرسة واحدة لفهم مبادئها العامة والخاصة ثم تطبيقها على الخطاب الشعري، ولكننا رفضنا هذا الخيار لأسباب موضوعية من حيث أن أية مدرسة لم تتفق إلى الآن في صياغة نظرية شاملة، وإنما كل ما نجده هو بعض المبادئ الجزئية والنسبية التي إذا أضاعت جوانب بقيت جوانب أخرى مظلمة، وقد أدّى بنا هذا الشعور بقصور النظرة الأحادية إلى اختيار الأمر الثاني وهو التعدد، رغم ما يتضمنه من مشاق ومزلق⁽¹⁾.

المبرر الذي يسوغ به "مفتاح" موقفه هو عدم اكتمال النظريات بصفة شاملة، ولكنه مع ذلك يقر بأن السعي وراء التعددية المنهجية أمر لا يخلو من مزلق، دون أن يقدم للقارئ صورة عن نوعية تلك المزلق والمشاق، ولكن غيره يرى بأن هذا "الاعتذار عن جمع أكثر من منهج نقدي واحد ليس له ما يسوّغه

⁽¹⁾ محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، ص: 07.

سوى ضعف الإحاطة بمفاهيم المنهج الواحد ومقولاته وحب التوفيق بين أكثر من منهج (إذا لم نقل التلفيق)⁽²⁾ كما أن ظاهرة الاعتذار هذه تأخذ في عرف محمد الدغموي سمة لازمة من سمات الخطابات النقدية العربية المعاصرة وهي تعكس إقراراً ضمناً بالشعور بعجزها⁽³⁾.

وفي السياق ذاته يواصل "محمد عزام" هجومه على النقد العرب عبر هذا المدخل الانتقادي أي التعددية المنهجية التي تأخذ صورة أشد تلفيقاً في نظره عند الناقد الجزائري "عبد الملك مرتاض" من منظور أنه يشير إلى جمعه بين منهجين عبر عناوين كتبه، "إذا ما قرأها القارئ الحداثي خاب أمله، لأنه لا يجد فيها ما كان يؤمله من نقد حداثي منهجي. إضافة إلى أن معظم كتبه يحمل عناوين فرعية تجمع بين منهجين نقديين، هما على الأغلب: السيميائي، والتشريحي (أو التفكيكي)، لكن مضمونه يخالف عنوانه تماماً، فهو بعيد حتى عن التوفيق (أو التلفيق) بين منهجين أو أكثر⁽⁴⁾.

الحاصل إذن أن الانتصار للتعددية المنهجية يقابله على طرف نقيض رفض لها وإنقاص من جدواها المعرفية، ولكن المشترك بين هؤلاء وهؤلاء هو أن أيّا منهم لم يستطع أن يقدم مبررات مقنعة، كما أن الاتهام بالتوفيقية والتلفيق

⁽²⁾ محمد عزام، تحليل الخطاب الأدبي على ضوء المناهج النقدية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب 2003، ص: 137.

⁽³⁾ ينظر محمد الدغموي، نقد النقد وتنظير النقد العربي، ص: 326.

⁽⁴⁾ نفسه.

يأخذ في نظرنا مأخذا سهلا على متعاطي نقد النقد الأدبي يقتصر أحيانا على اقتباس تصريحات الناقد بتبنيه هذا التعدد المنهجي، أو يكتفي فيه بنظرة سريعة تحاول إسقاط فهمه على المصطلح الخارجي المستعمل لتحديد الانتماء المنهجي على متن الكتاب، ومقابلا لذلك يمكنه الحكم بنزوع الباحث إلى التعددية وتصنيفه ضمن دائرة العجز عن الفهم أو التلفيق السطحي رغم أن المسألة في كثير من الأحيان لا تحسم عبر مثل هذه الإطلاقات السريعة على أعمال النقاد.

ذلك لأن غالبية الأحكام بالتلفيق كانت في نظرنا انطلاقا من نصوص مجتثة من سياقات أكبر، والحكم الذي يبتغي الموضوعية يتوخى عادة الاقتراب من أكبر عدد من جزئيات الموضوع، أما الاختصار على دراسة واحدة في سياق منجز نقدي عام لناقد معين فلا تصدر إلا حكما خاليا من الصحة في غالب أطوارها.

4- بين التكامل والتركيب:

وليبيان ما نريده بقولنا نناقش أولا مسألة حكم محمد عزام على الدكتور "مرتاض" والتي كانت عبر دراسته لكتاب مرتاض بنية الخطاب الشعري، وتمحور الحكم فيها على عدم تطابق المنهج المحدد في العنوان "التشريحية" مع متن الكتاب بالإضافة إلى كونه تلفيقا بين منهجين هما التشريحية والسيمائية، فاتهم "مرتاض" بالتكاملية يحمل في حد ذاته طرافة بحكم أن مرتاضا نفسه يحكم على التكاملية في نقد الإبداع بأنه "لم ير أنفه من هذه الرؤية المغالطة التي تزعم أن

الناقد يمكن أن يتناول النص الأدبي بمذاهب نقدية مختلفة في آن واحد، فمثل هذا المنهج مستحيل التطبيق عمليا⁽¹⁾.

يتضح إذن أن **مرتاضا** نفسه يرفض التكاملية ولكنه يتهم بها في آن واحد، ولا نظن أنه يرى في مزجه بين التشريرية والسيميائية تكاملا وإلا لكان أول الناس اتهاما لنفسه بالتناقض، ولذلك فوراء المسألة أمر ما، ولا يتأتى الإمساك به إلا من خلال اطلاع كاف على ما تركه الناقد من منجز نقدي، هو المنجز الذي تصدى لدراسته كاملا الباحث **يوسف وغليسي** ووصل إلى تحديد ما يلي⁽²⁾:

- إن مصطلح التشريرية عند "**عبد الملك مرتاض**" لا يعني عنده تفكيكية "**جاك ديريدا**" وإنما هو مصطلح يستعمله "**مرتاض**" للدلالة على عملية التحليل.

- إن مفهوم التكاملية في نظر الباحث يختلف عن مصطلح التركيب، فالأول من حيث هو من وضع النقاد السياقيين مختص إذن بالجمع بين طائفة المناهج السياقية وهي كما هو معلوم نابعة عن فلسفات مختلفة، أما التركيب فهو مختص بالمناهج الحداثية ويأخذ مشروعيته من صدورها جميعا عن اللسانيات، وبالتالي فالتركيب بين المناهج

⁽¹⁾ يوسف وغليسي، النقد الجزائري المعاصر، منشورات إبداع 2002، ص: 104.

⁽²⁾ أنظر: محمد مكاي، التجربة النقدية الجزائرية المعاصرة، دار جليس الزمان، عمان 2014، ص: 145-148.

النسقية الداخلية أمر لا اعتراض عليه بحكم تحقق شرط توحيد المنطلق الابدستيمولوجي.

- بالإضافة إلى ذلك، يرتبط مفهوم التركيب والتخير من المناهج النسقية بمفهوم آخر يعطيه مرتاض مصطلح العطائية وهي ما يمكن أن يعطينا إياه نص أدبي، وخلاصة مفهومه الانصياع إلى خصوصية النص في عملية اختيار المنهج.

هذه المرتكزات إذن كان يمكن أن تغير الحكم الذي أصدره "محمد عزام" عن "مرتاض" وعن "الغذامي" أيضا، وهي كما مر ناتجة في فهمها عن تعامل جزئي جدا مع الظاهرة المدروسة، والجزئية تفضي غالبا إلى سوء تمثّل الفكرة، بمعنى أننا لحد الآن لم نصل إلى مانع حقيقي يمنع إرادة التوفيق، وذلك إذا استثنينا السطحية في التعامل وعدم النفاذ إلى عمق الإبداع في حال الاستعانة بتطبيق المناهج في وقت واحد .

ولكننا يمكن أن نميز أن التكاملية قد يمكن تعديل صورتها باعتبار اختصاص كل مجال منها بدراسة معمقة وعوض أن تكون الدراسات من قبل دارس واحد أمكن عرض الموضوع على أكثر من دارس كل يدرس عبر اختصاصه.

5- التوفيق مؤطرا فلسفيا للتكامل:

منطلقنا في بحث الإطار الفلسفي للتكاملية يأخذ في النظر مسألتين، أولاهما أن تحقق الإطار الفلسفي للتكاملية رد على من أبطل جدوى التكاملية

النقدية بمبرر افتقادها للمرجعية الفلسفية وبالتالي افتقادها لأهم ما يعطيها وصفها المنهجي، أما المسألة الثانية فهي اعتبارنا أن التكاملية نوع من التوفيقية كنزعة فكرية لها صورتها وتراكمتها، وبالتالي فهي إذن من مواصفات الاشتغال العقلاني عند الإنسان، ليس على مستوى الأدوات الإجرائية فحسب بل حتى على مستوى النظرة الكلية للأشياء وهي القائمة على وجوب التوفيق بين الأنا والآخر وبين الماضي والحاضر وبين الدين والعلم، وغيرها من المتعارضات.

وبالتالي ففهم مسألة التوفيق فلسفياً سيكون دعماً معرفياً لمشروعية التكامل النقدي بين الرؤى المختلفة من حيث قيامه على شروط تؤسس كيانه، وتعصمه من مغبة الانحلال في مقابل اصطلاحى قريب منه وهو التلقيق، وإذا تم لنا أن نجد ما يمكن أن يتموضع كإطار فلسفي لهذا النزوع فقد أمكننا بعد التسليم له بالمشروعية أن نتبين ضوابطه المعرفية.

6- فلسفة التوفيق: النشأة والمفهوم:

تأخذ التوفيقية مكاناً فسيحاً في الثقافة العربية الإسلامية، القديمة منها والمعاصرة وتجدد لنفسها مبرر التواجد عبر مجموعة من العوامل لعل أبرزها محاولة تكييف الأصول الثابتة للإسلام وفق متغيرات الحياة، الشيء الذي ولد فكراً إسلامياً قائماً على تعارض دائم بين القول بحقيقة واحدة وبين أحادية أو تعدد أو تكامل أدوات الوصول إلى الحقيقة المطلقة، وقد مر معنا أن مفهوم الأصل بما هو ركيزة أساس في فهم عملية التأصيل لا يأخذ له قيمة من خلال

البعد الزمني الماضي، وإنما من حيث الاعتداد به كحقيقة لا تقبل الجدل بغض النظر عن طرق الاتصال بهذه الحقيقة.

يقدم الدكتور محمد إبراهيم الشوش تعريفا للتوفيقية يقوم على أنها نشاط يقوم على تعمق في فهم الأصول التراثية وعلى إدراك عميق مواز ومماثل للمؤثرات الحضارية الوافدة مادية كانت أم ثقافية⁽¹⁾، ويأتي تعريفه هذا في معرض تعليقه على رسالة دكتوراه كان قدمها الدكتور جابر الأنصاري إلى الجامعة الأمريكية عن النزعة التوفيقية في الفكر العربي المعاصر، وهي الدراسة التي تحولت في ما بعد إلى أهم مصادر التأكيد على أن للتوفيقية كنزوع فكري تغلغلا لا يمكن تحاشيه في المنظومة الفكرية العربية الإسلامية، ويمكن إذن الاعتماد على موقف الدكتور الأنصاري لبيان ما يراه تأسيسات فلسفية تعطي للتوفيقية مشروعيتها المعرفية.

إن معاينة المصطلح كدال على مراد الفكر منه يبين في بحث "جابر الأنصاري" قلة الاعتماد على لفظ التوفيقية ومشتقاتها الناشئة عن مادة (و ف ق)، مقابل شيوع اصطلاحات أخرى كانت تستعمل للدلالة على مراده الخاص بالتوفيقية، ومنها الجمع الذي استعمله الفارابي في كتابه الجمع بين الحكيمين، والموافقة كما يظهر ذلك عند ابن تيمية، وابن رشد، ولم يستقر مصطلح التوفيقية مصطلحا فكريا معترفا به إلا في هذا العصر الحديث، وهي تسمية أطلقها مناوئو

⁽¹⁾ محمد إبراهيم الشوش، التوفيق بين الأصول الحضارية، مجلة الشهر الذي مضى، الدوحة، ع1، 1980/03/10، ص: 10.

التوفيقية من سلفيين وعلمانيين، في حين استعمل ممارسوها مصطلحات أخرى كالتوازن والإصلاح والتجديد⁽¹⁾، لكنها تراجعت وتغيرت مفهوماتها بتغير استعمالها لتفسح المجال للتوفيقية كي تتموقع بثبات كأحد المصطلحات الفكرية التي دخلت قواميس الفلسفة للدلالة على هذا التوجه الوسطي بين العقل والوحي وبين التراث والمعاصرة وبين الشرق والغرب⁽²⁾ في صورة توجه يشترط - في الجمع بين الآراء والمذاهب - تشكل وحدة أساسها معقول⁽³⁾.

ويظهر من هذا التعريف الذي يسوقه المعجم الفلسفي أن ثمة شرطاً في عملية التوفيق وهي الحصول على وحدة أساسها معقول، وهذه الوحدة التي يتوخاها التوفيق لا يمكن لها أن تقدم نفسها إلا بعد قراءة متعمقة للعناصر التي يراد بينها التوفيق، وإذا كانت الثنائية الأولى التي استأثرت باهتمام التوفيقية هي العقيدة والحكمة، أو العقل والنقل، فإن تلك الثنائية نفسها انسلت مجموعة من التعارضات كالغرب والشرق، والدين والعلم، والأنا والآخر وغيرها من الثنائيات التي تقدم نفسها كأطراف ضدية تؤسس عبرها غالب إشكالات الفكر العربي⁽⁴⁾.

في سياق الفكر الغربي، أمكن للباحث أن يجد بعض المعادلات الاصطلاحية الظاهرة في تاريخ الحضارة الغربية للنزعة التوفيقية، عبر مجموعة

⁽¹⁾ محمد جابر الأنصاري، النهج التوفيق، إشكالية اللا حسم في الفكر العربي، عالم الفكر، الكويت، ع3-4، 1998/01/01، ص: 339-343.

⁽²⁾ نفسه.

⁽³⁾ جميل صليبا المعجم الفلسفي، ص: 326.

⁽⁴⁾ محمد جابر الأنصاري، النهج التوفيق، إشكالية اللا حسم في الفكر العربي، ص: 243.

من المصطلحات التي تقع في الحقل الدلالي لمفهوم التوفيق يحددها الدكتور جابر الأنصاري في ثلاث:⁽⁵⁾

Electicism -

Reconciliation -

Concordism -

فالمصطلح الأول قد توحى دلالاته على الانتخاب والانتقاء، وهو مصطلح ذو جذور إغريقية klektizismus كان يطلق على مدرسة فلسفية سادت في طور الفلسفي الثاني من العصر الروماني الهيليني تعني "الانتخاب من الآراء الفلسفية القديمة والتوفيق بين بعضها والبعض، أو التوفيق بينها من جهة وبين آراء دينية أو تصوفية من جهة أخرى، وهو المصطلح نفسه الذي استعمله الفيلسوف "فيكتور كوزان" للدلالة على مذهبه الفلسفي القائم على الجمع بين المادي والروحي على اعتبار أن في كل مذهب من مذاهب الفلسفة والنظر جانب حق وجب الأخذ به وبهذا تتحقق في نظره وحدة الوجود حين تتلاءم الأضداد⁽¹⁾.

أما مصطلح الكونكورديزم Concordism، فهو مصطلح يستعمل عادة في النزعات التي تحاول التوفيق بين الدين والعلم، ويشير الدكتور الأنصاري إلى تسمية المفكر اللبناني الانكليزي "ألبرت حوراني" توفيقية "محمد عبده" بالمصطلح

⁽⁵⁾ نفسه، ص: 244.

⁽¹⁾ محمد جابر الأنصاري، النهج التوفيق، إشكالية اللا حسم في الفكر العربي، ص: 245، وأيضاً: يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ط5، مكتبة الدراسات الفلسفية، ص: 369-372.

نفسه تارة وبمصطلح Reconciliatio تارة أخرى، ثم يشير إلى الدلالة التي يخصصها له معجم "لاروس" الفرنسي حين يقرن المصطلح الأول بنوع من التفسير للنص الديني على ضوء المبتكرات العلمية بما يشابه اجتهادات القائلين بالإعجاز العلمي عند المسلمين⁽²⁾ في حين يبقى المصطلح الثاني مجرداً من الدلالة الفلسفية من حيث دورانه في فلك السعي إلى المصالحة بين الخصوم أو الأزواج⁽³⁾.

يفضي هذا التتبع للمقابلات الأجنبية القريبة من مفهوم التوفيقية إلى نتيجة أنها تحمل مجتمعة دلالات تشكل المفهوم العام للمراد بها، وبيان ذلك كما يذكر الأنصاري في التالي⁽⁴⁾:

• تشكل الانتقائية كمقابل على مصطلح Electicism، مرحلة أولية في سياق عملية التوفيق، حين يكون على الباحث الاعتماد على تخير لمختلف العناصر المشكلة التي يتم بينها التوفيق، ولكن المسعى الذي يرومه يتعدى محاولة الاختيار إلى مرحلة دمج المكونات، وهنا ينبه الأنصاري، إلى مسألة لها أهميتها، فعملية التوفيق ليست إذابة لعناصر مختلفة في إناء واحد ولكنها بحث

⁽²⁾ محمد جابر الأنصاري، السابق، ص: 245. والنص الأصلي في لاروس:

□ Système d'exégèse qui consiste à interpréter la Bible de manière à la mettre en accord avec les résultats des sciences intéressées.

⁽³⁾ اعتمدنا على النسخة الإلكترونية المتاحة على الشبكة عبر الموقع الرسمي للاروس:

<http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais>

⁽⁴⁾ محمد جابر الأنصاري، السابق، ص: 246.

عن المتعارضات التي تتشكل كثنائيات ضدية، وبالتالي فالانتقاء لا يقتضي بالضرورة التعارض بينما لا قوام للتوفيقية إلا بوجود هذا التعارض وبهذا فالانتقائية مرحلة من مراحل التوفيق وليس هي نفسها.

• يتخذ فعل المصالحة مرحلة ثانية نابعا عن الإقرار بالتعارض بادئا والسعي إلى بحث ما يمكن أن يزيله أو أن يقلل منه، لذلك يدل المصطلح الثاني على زمنية الممارسة حين يبدأ العمل التوفيقي الذي ينقب في جواهر الأفكار بحثا عن الوفاق.

• كمرحلة أخيرة يكون للباحث الذي تسنى له اظفر بمساحة التوفيق أن يقدم نموذج التوفيقي مبينا طابع الوحدة فيه مبرزًا تكامله وانسجامه.

• تختلف التوفيقية عن مصطلح آخر يجاورها وهو التلفيق، وربما وقع منها موقع التعارض، وذلك حين نتمعن الدلالة التي يعطيها له المعجم الفلسفي بعد أن يجعله مقابلا عربيا للمصطلح الأجنبي *syncretisme*: "التلفيق هو إن تجمع بتحكم بين المعاني والآراء المختلفة حتى تؤلف منها مذهباً واحداً، وهذه المعاني والآراء لا تبدو لك متفقة إلا لعدم تعمقك في إدراك بواطنها"⁽¹⁾ ويضيف جميل صليبا أن التلفيق يقابل عادة التوفيق، ولكنه يختلف عنه في كون التلفيق لا يشترط التعمق في اسكانه بواطن الأشياء في حين يستلزم التوفيق الانطلاق من

⁽¹⁾ جميل صليبا المعجم الفلسفي، ص: 336.

معرفة متعمقة بالعناصر الموفق بينها، هي المعرفة التي تقود إلى وضع وحدة أساسها معقول⁽²⁾.

وتأخذ التوفيقية في نظر جميل صليبا مجالا أوسع حين يجعل التلفيق مرحلة من مراحل المعرفة الإنسانية تليها مرحلتان هما التحليل والتركيب، وتبعا لذلك يستنتج أن العقل البشري هو الآخر يشغل وفق هذه الثلاثية، التي تنتهي بالتركيب⁽³⁾، وإذا كان التركيب يأخذ في فهمه محاولة تركيب الأجزاء في نظامها الكلي بعد استنفاد معاينتها، فإنه من الممكن أن نتصور أن هذا النظام لو نظر إليه بمنظور قائم على البنية بما هي حيلة عقلية أن يفكر الناظر في إيجاد صيغة توفيقية للموجودات والأفكار التي لا تبدو في الطبيعة متعلقة أو وكأنها متضادة متعارضة.

7- ضوابط التوفيق:

التوفيقية اشتغال عقلي عريق وراسخ ضمن آليات العقل الإنساني، ولربما كان قصر النظر على جانب دون الآخر أكثر اتهاماً بالخلل من محاولة رصد ما يمكن أن يكون حلقات وصل بينهما، وإذا تحقق ذلك كان لزاماً علينا البحث في عملية تأطير التوفيقية بأطر فلسفية تتموضع كضوابط معرفية تعطيها مشروعيتها المعرفية والمنهجية، وتبعدها عن أطر التلفيق الذي لا يأخذ صبغته التلفيقية إلا حين يكون قائماً على نظرة براغماتية نفعية في شتى تجلياتها ، أو لنقل أن التلفيق

⁽²⁾ نفسه، ص: 336.

⁽³⁾ نفسه، ص: 337.

هنا مهرب يلجأ إليه المفكر حين يبحث عن ما يرضي أطرافاً معينة وهو المطب الأساس الذي واجه التأصيل الديني في شتى مراحله⁽¹⁾، ولا اعتراض على أن عملية التنظير أسهل في كثير من الأحيان من عملية مجابهة الواقع وتحقيق الافتراضات ميدانياً، غير أن المقام يفرض علينا عرض هذه الملامح التي يقدمها الدكتور جابر الأنصاري آخذة صورة الشروط المعرفية لعملية التوفيق:⁽²⁾

- تهدف التوفيقية إلى تأكيد وحدة الحقيقة، وبالتالي الهدف الأسمى لها هو الحقيقة وأي انحراف عن هذا المسعى قد يجعل منها مجرد تلفيق يراد منه الانتفاع وليس الحقيقة^(*).
- تعتمد مبدأ التكافؤ والتوازن بين العنصرين، اللذين تجمع بينهما، وما يقصد بهذا التوازن والتكافؤ أن العنصرين معا يجدان قبولاً لدى التوفيقى أو يفرضان نفسيهما عليه فرضاً لا يمكن له معه التخلي عن أحدهما، فانتفاء هذه القابلية أو لنسمها الضرورة تنتفي معها إرادة التوفيق أصلاً.

⁽¹⁾ نصر حامد أبو زيد، مشروع النهضة بين التوفيق والتلفيق، مجلة القاهرة، ع119، أكتوبر 1992، 23-25.

⁽²⁾ محمد جابر الأنصاري، النهج التوفيقى، ص: 251-252.

^(*) يتجلى ذلك في الصدامات التي يواجهها الخطاب الفكري مع السلطة وقد أدى ذلك في رأي نصر أبى زيد إلى انكسار المسعى التوفيقى وتحوله من دائرة البحث عن الحقيقة إلى دائرة البحث عن النافع، وهي سمة شكلت أهم عوامل فشل تيارات التوفيق المقرونة بمشروع النهضة.
أنظر: نصر حامد أبو زيد، مشروع النهضة بين التوفيق والتلفيق، ص: 18-31.

- تعتمد التوفيقية على مبدأ يقترب من الجمع والمصالحة بين المتعارضات ولكن هذه المتعارضات لم تكن كذلك لو لا الاضطراب والتوتر بينها، وبالتالي فسعي التوفيق لا يكون عبر ما توحى به المتعارضات على المستوى الظاهر بل يتعداه إلى التعمق لخبرها باطنا ومن ثم محاولة إيجاد سبل التوفيق وتتضمن هذه السبل الاستبعاد والتحوير والتأويل.

يستتبع كل ذلك أن التوفيقية قائمة على ازدواجية المنظور والمنهج، فمن حيث المنهج هي قائمة على المزوجة بين أدوات العقل التحليلية الاستقرائية، وبين التسليم المطلق للحقائق الإيمانية عند درجة ما من البحث، كما أنها تصدر تبعاً لذلك عن نظامين فكريين، نظامي إيماني تسليمي صوفي باطني، ونظام عقلي تحليلي نقدي موضوعي.

8- خلاصة:

- تأسيساً على السابق، خلص الحديث حول التوفيقية إلى تعارضها مع مسمى آخر هو التليفية، وكان الفاصل بين المفهومين أن أولهما خاضع لتعمق في فهم المتعارضات المشكلة لصلب عملية التوفيق، في حين يصطبغ الثاني باكتفائه بالمفهوم السطحي الذي لا يعبر عن كنهه ومنبع النظرية الفكرية التي يراد لها التوفيق.

- وإذا رمنا زيادة بيان لهذا التعمق أمكن القول بأن النظرية لا يمكن فهم إجراءاتها أو مستواها المنهجي التطبيقي - بحكم أنها تمثل الجانب المرئي -

فهما يؤهلنا لإصدار حكم بجدوى توفيقها مع غيرها إذا كان ذلك لا يستتبعه بحث في الجذور المعرفية والثقافية التي انبنت عليها هذه الإجراءات وهي ما يمكن أن يتموضع كجانب غير مرئي ويتشكل كخلفية حضارية شديدة التأثير في الإجراء المنهجي.

- يمكن لنا الخروج بنتيجة نراها فيصلا بين التوفيق والتلفيق هي أن التلفيق جمع بين الإجراءات المنهجية المقطعة من مناهج متعددة، في حين أن التوفيقية تختص بالتقريب بين الأصول المعرفية للنظريات.

- من جانب آخر يشترط في التوفيق وجود ثنائيات متعارضة، وعملية التوفيق تكون قائمة بين كل ثنائية على حدة قبل الشروع في سحب النتيجة التوفيقية على الموضوع في شكل إجراء منهجي، ولعل هذا ما يشكل ضبطا للتكاملية على مستوى التعدد الذي يشمل أحيانا مناهج من أصل واحد بدعوى التكامل رغم أنهما في الأصل شيء واحد وخير مثال على ذلك إرادة التكامل بين التاريخية والاجتماعية رغم توحيد الأصل المعرفي

وإذا تم للناقد استثمار هذه الشروط المعرفية التي تنزه التكاملية عن ما نسب إليها يكون في الوسع أن يقدم في مراسه النقدي نماذج نقدية تنطلق من فهم عميق لمختلف التعارضات التي انبثقت عنها، وهي النماذج التي تسعى عادة إلى درء النقص الحاصل ضمن الرؤية الأحادية، انطلاقا من سبر لخصوصيات المادة المدروسة والهدف المبتغى من وراء ذلك.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم احمد ملحم، النقد التكاملي: استراتيجية تشكيل الخطاب، عالم الكتب الحديث، عمان 2014.
2. ابن كثير، التفسير، دار الأندلس، بيروت.
3. ابن منظور، لسان العرب، دار لسان العرب، بيروت.
4. احمد سيد احمد، الدليل إلى منهج البحث العلمي، دار المعارف، القاهرة 1985.
5. حسين محمد مخلوف، كلمات القرآن تفسير وبيان، دار المعارف، القاهرة 1980.
6. الزمخشري، الكشاف، دار المعرفة بيروت.
7. سيد البحراوي، البحث عن المنهج في النقد العربي الحديث، دار شرقيات، القاهرة، 1993.
8. سيد قطب، النقد الأدبي، أصوله ومبادئه، دار الشروق القاهرة.
9. شوقي ضيف، في النقد الأدبي، ط9، دار المعارف.
10. محمد إبراهيم الشوش، التوفيق بين الأصول الحضارية، مجلة الشهر الذي مضى، الدوحة، ع1، 1980/03/10.

11. محمد الدغمومي، نقد النقد وتنظير النقد العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، الطبعة الأولى، 1420هـ/ 1999م.
12. محمد جابر الأنصاري، النهج التوفيقي، إشكالية اللا حسم في الفكر العربي، عالم الفكر، الكويت، ع3-4، 1998/01/01.
13. محمد عزام، تحليل الخطاب الأدبي على ضوء المناهج النقدية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب 2003.
14. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب.
15. محمد مكاكي، التجربة النقدية الجزائرية المعاصرة، دار جليس الزمان، عمان 2014.
16. نصر حامد أبو زيد، مشروع النهضة بين التوفيق والتلفيق، مجلة القاهرة، ع119، أكتوبر 1992.
- يوسف وغليسي، النقد الجزائري المعاصر، منشورات إبداع 2002، ص: 104.